المحاضرة الرابعة : المشكلة الاقتصادية

لا تزال المشكلة الاقتصادية تشغل اهتمام المفكرين خصوصًا في ظل التغيرات الحالية، ومن هذا المنطلق تم تقديم أولى التوضيحات المتعلقة بهذا الموضوع، باعتبارها تشكل الأساس لدراسات علم الاقتصاد.

أولا: المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

1- تعريف المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية ظاهرة مرتبطة بندرة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها مقارنة بالحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمستجدة. فهي مشكلة ترتبط بوجود الإنسان على الأرض في أي زمان ومكان، بغض النظر عن مستواه أو طبيعة حياته. بناءً على ذلك، تتميز هذه المشكلة بالعمومية من حيث المكان والزمن، حيث تواجه الإنسان منذ أن وُجد، في جميع الأماكن، بغض النظر عن مدى تطوره أو تقدمه الحضاري، وأيًا كان مستوى غناه ورفاهيته. كما أنها تؤثر على الإنسان كفرد، كجماعة، وكمجتمع. وعلى الرغم من أن التقدم الحضاري والتطور الذي حققته البشرية، ومستوى الرفاهية الذي وصل إليه بعض الشعوب، لا يمكن أن يقضي على هذه المشكلة بشكل كامل، إلا أنه يمكن التخفيف من حدتها.

يرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية في المنظور الرأسمالي على ندرة الموارد النسبية وتعدد الحاجات البشرية، مما يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى. كما تعرف المشكلة الاقتصادية أيضًا بأنها ناتجة عن الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها، مقارنة بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار. بناءً على هذين المفهومين، فإن محدودية الموارد الاقتصادية هي السبب الرئيسي في ظهور المشكلة الاقتصادية. ولو كانت الموارد الاقتصادية متاحة في المجتمعات بشكل غير محدود وكافٍ لإشباع الحاجات البشرية، لما ظهرت المشكلة الاقتصادية ولا كانت هناك حاجة لدراسة علم الاقتصاد. ومن هنا، يمكن استخلاص أن المشكلة الاقتصادية تتكون من جانبين أساسيين هما:

- تعدد الحاجات الإنسانية التي لا حصر لها.
- الموارد والإمكانات محدودة بشكل نسبي.

هذا يعني أن المشكلة الاقتصادية ستظل قائمة طالما أن مسألة ندرة الموارد الاقتصادية تظل موجودة.

طبيعة المشكلة الاقتصادية: تتمثل طبيعة المشكلة الاقتصادية في النقاط التالية:

- تعاني منها جميع المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو متخلفة؛
- هي مشكلة عامة، حيث تؤثر على الفرد والجماعة على حد سواء؛
- الأسباب والعناصر الأساسية لها متشابهة في جميع المجتمعات، إلا أن طرق الحل تختلف (اقتصادي إسلامي، اقتصادي اشتراكي، اقتصادي رأسمالي)؛
- هي مشكلة دائمة، ستستمر للأبد.

2- أسباب المشكلة الاقتصادية

استنادًا إلى ما تم عرضه حول طبيعة المشكلة الاقتصادية، يمكن تلخيص أسباب هذه المشكلة في عاملين رئيسيين هما: الندرة (Scarcity) والاختيار(Choice) ، واللذان يؤديان بدورهما إلى سبب ثالث هو التضحية.(Sacrificing)

أما **الندرة**، فهي ندرة نسبية وليست مطلقة؛ حيث لا توجد ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات، ولكن هناك ندرة نسبية تعكس العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباعها. وتعتبر هذه الندرة النسبية السمة الرئيسية والسبب الأساسي في المشكلة الاقتصادية، إذ لولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت المشكلة من الأصل.

أما **الاختيار**، فينشأ من كون الأفراد في المجتمع لديهم رغبات متعددة ومتنوعة ومستمرة، تتنافس فيما بينها على الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستخدامات البديلة. لذا، يشعر الأفراد دائمًا بالحاجة لاتخاذ قرارات حول أي الرغبات سيشبعون وأيها سيتعين عليهم التضحية بها والتخلي عن إشباعها. حتى مع تزايد حجم الموارد المتاحة، فهي لن تكون كافية لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي يجب على الأفراد اتخاذ قرارات بشأن السلع والخدمات التي يجب إنتاجها أولًا، وتلك التي يمكن تقليصها أو حتى التخلي عنها.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها تنشأ من الحاجة إلى الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، وبين الرغبات المتنوعة والمختلفة من جهة أخرى. وبالتالي، يتعين التضحية ببعض الاستخدامات البديلة لأي مورد من أجل تخصيصه لاستخدام واحد فقط، وكذلك التضحية بالرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات التي تعتبر أكثر ضرورة وأهمية.

ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أربعة عناصر رئيسية، وهي كما يلي:

1. **ماذا ننتج؟** :يجب على المجتمع اتخاذ قرارات بشأن السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها، وتحديد الكميات المناسبة لها. تختلف هذه القرارات من مجتمع إلى آخر، وكذلك تتغير بمرور الوقت داخل نفس المجتمع، بناءً على كمية ونوعية الموارد الإنتاجية المتاحة.
2. **كيف ننتج؟** :يتعين على المجتمع تحديد الطريقة الإنتاجية المثلى لإنتاج سلعة أو خدمة معينة. هناك العديد من الطرق الفنية لإنتاج السلع، وتختلف هذه الطرق حسب النسب التي يتم بها دمج خدمات عوامل الإنتاج (الموارد). بما أن كل طريقة إنتاجية تشمل تشغيلًا كاملاً لجميع الموارد المتاحة، يجب أن يكون التفضيل بين الطرق الإنتاجية المختلفة قائمًا على الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

3. **لمن تنتج؟** :يتعلق هذا السؤال بكيفية توزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب عوامل الإنتاج الذين ساهموا في إنتاجها، وكذلك على أفراد المجتمع الذين سيشترون تلك السلع والخدمات. أي من شرائح المجتمع ستستفيد من هذه السلع والخدمات؟
4. **ما هو ضمان الاستمرار؟** :يظهر هذا العنصر في قدرة المجتمع على الحفاظ على استدامة الموارد على المدى الطويل، بمعنى ضرورة صيانتها، استغلالها بشكل أمثل، وتنميتها، وكذلك اكتشاف مصادر جديدة لها باستخدام كافة الطرق الممكنة.

وبناءً على المشكلات السابقة، نشأت مجموعة من النظريات التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **المشكلة الأولى (ماذا ننتج؟)** :أدت إلى ظهور نظرية الأسعار.
- **المشكلة الثانية (كيف ننتج؟)** :أسفرت عن تحليل نظرية الإنتاج.
- **المشكلة الثالثة (لمن تنتج؟)** :أدت إلى ظهور نظرية التوزيع.
- **المشكلة الرابعة (كيف نضمن استمرارها؟)** :شكلت محورًا لنظريات النمو الاقتصادي.

ومن خلال الأسئلة السابقة، يمكن استنتاج أن كل مجتمع يحدد برامجه الاقتصادية بناءً على المعايير التالية:

- تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وفقًا لأهميتها، مع مراعاة أولويات التفضيل الجماعي.
- الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قراءات:

- ستانلي فيشر، رادورن دورنبوش، وريتشارد ستارتز .الاقتصاد الكلي .ترجمة: سامي السيد. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1995.
- بول ساموبلسون، ويليام نوردهاوس .الاقتصاد .ترجمة: مجموعة من الأساتذة. القاهرة: المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- عبد الرحمن يسري .مبادئ الاقتصاد: الاقتصاد الجزئي والكلي .القاهرة: دار النهضة العربية، 2019.
- محمد دويدار .مبادئ الاقتصاد السياسي .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2017.